جامعة الفلوجة / كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الإدارة العامة

المرحلة الرابعة

مادة التطوير الإداري

محاضرة العولمة

مدرس المادة: أ. م. د. ياسر لطيف

الفصل الثاني عشر: العولمة والادارة العامة والتطوير الإداري

اولا العولمة كمصطلح

شكل سقوط الاتحاد السوفيتي في بداية العقد الأخير من القرن العشرين تحولا هاما، ان لجهة المفاهيم والعقائد، او الظواهر التي رافقها اومهد ذلك الانهيار لها، ومن تلك الظواهر " العولمة" حيث تناولها العديد من المفكرين والباحثين بالدرس والتحليل، وشملت اوجه مختلفة لتلك الظاهرة، سياسية كانت ام اقتصادية، اجتماعية ام ثقافية، إعلامية ام إعلانيا، الى ما هنالك من اوجه جذبت الكثير من مخيلة الكتاب والباحثين.اضافة الى ذلك فقد كثرت الندوات والمؤتمرات التي تناولت هذه الظاهرة وحملت عناوين جذابة ومثيرة للنقاش والجدل العلمي، تحت مسميات عدة كالعولمة، والنظام العالمي الجديد والكوكبة والكونية..الى ما هنالك من من اسماء وعناوين. وقد صدرت العديد من المؤلفات والابحاث باللغات كافة، بحيث ان المتتبع والباحث يحار في كيفية التدقيق فيها، وبخاصة ان كل كاتب عالج موضوعاتها من زاوية معينة، كالجانب الاقتصادي او السياسي او الاجتماعي او الثقافي او الاعلامي. وعلى الرغم من ارتباط العولمة لدى الكثيرين بالرفاه الاقتصادي وما يندرج في اطاره، فان العولمة يمكن ان تشمل جوانب كثيرة تستحق الدرس والتحليل والمتابعة الجادة نظرا لما يمكن ان تتركه من آثار سلبية او ايجابية في غير مجال واتجاه.

ثانيا: نشأة العولمة ثمة بعض الاختلاف بين من ارخ للعولمة، فيرى فيها البعض ظاهرة قديمة، عمرها خمسة قرون، أي ترجع إلى القرن الخامس عشر زمن النهضة الأوربية الحديثة، حيث التقدم العلمي في مجال التجارة، ويدل على ذلك، أن العناصر الأساسية في فكرة العولمة وهي : ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم ؛ بينما يرى الفريق الثاني أنَ العولمة ظاهرة جديدة، فما هي إلا امتداد للنظام الرأسمالي بل هي المرحلة الأخيرة من تطوره، وقد برزت في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة أحداث سياسية واقتصادية معينة منها: انتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، ثم سقوط الاتحاد السوفيتي سياسياً واقتصادياً عام ١٩٩١، وما أعقبه من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم المعاصر السياسية والاقتصادية والعسكرية ومنها: بروز القوة الاقتصادية الفاعلة من قبل المجموعات المالية والصناعية الحرة عبر شركات ومؤسسات اقتصادية متعددة الجنسيات مدعومة بصورة قوية وملحوظة من دولها.

ويرى توماس فيردمان، إن العولمة الحالية هي مجرد جولة جديدة بعد الجولة الأولى التي بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بحكم التوسع الهائل في الرحلات البحرية باستخدام طاقة البخار والتي أدت إلى اتساع حجم التجارة الدولية بشكل لم يسبق له مثيل. ويرجع هانس بيتر مارتين وهارالد شومان البداية الحقيقية للعولمة إلى العام ١٩٩٥، حيث وجّه الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل غورباتشوف الدعوة إلى خمسمائة من قادة العالم في مجال السياسة والمال والاقتصاد في فندق فيرمونت في سان فرانسيسكو لكي يبنوا معالم الطريق إلى القرن الحادي والعشرين. وقد اشترك في هذا المؤتمر المغلق أقطاب العولمة في عالم الحاسوب والمال وكذلك اقطاب الاقتصاد الكبار، وأساتذة الاقتصاد في جامعات ستانفورد، وهارفرد وأكسفورد. واشترك فيها من السياسيين، الرئيس الأميركي جورج بوش الأب، ووزير خارجيته جورج شولتز، ورئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر وغيرهم. ويمكن النظر إلى فكرة العولمة بالعودة للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للعلاقات الدولية، وبشكل خاص، الفترات المبكرة للزيادة السريعة في حجم التجارة، والاستثمارات، والاتصالات، وهناك وجه آخر لتاريخ العولمة يتمثل في أنه تاريخ أفكار أكثر منه تاريخاً لحياة اقتصادية.

ويعتبر النصف الثاني من القرن الثامن عشر تقريباً، إحدى الفترات في تاريخ فكرة التدويل (العولمة) التي قد ترتبط بشكل وثيق

وخاص بعالم اليوم. فعلى مدى التاريخ الإنساني، اقتبست الأمم بعضها عن بعض، أفكاراً وعلوماً وفنوناً وتقنيات، واتفقت واختلفت، وتسالمت وتقاتلت، وكان لابد من وجود قواعد لتنظيم التجارة بينها، ومعاهدات وعهود سياسية وثقافية ودولية وتبادل سفراء وسفارات وتبادل زيارات للملوك والحكام والأمراء، وكل هذه القواعد تعتبرعامة هدفت الى تنظم حركة العالم منذ زمن قديم. والعولمة أيضاً، باعتبارها مرحلة من مراحل العلاقات التاريخية للإنسان ليست ظاهرة جديدة، بل قديمة قدم التاريخ، عندما كانت تتصدر حضارة ماعلى باقي الحضارات وتقود العالم؛ وقد حدث ذلك مع مجموع الشرق مرة، في الصين والهند وفارس وبلاد ما بين النهرين وكنعان ومصر القديمة، وحدث ذلك مع الحضارة العربية – الإسلامية عندما هيمنت على حضارات الشرق والغرب وأصبحت مركزاً للعالم ومصدراً للعلم، تنقل إبداعاتها من العربية إلى اللاتينية والعبرية، وقام بذلك أيضاً مجموع الغرب مرة أخرى، ثم اليونان والرومان، ثم الغرب الحديث، عندما بلغت الذروة إبان المد الاستعماري في القرن التاسع عشر قبل أن ينحسر في القرن العشرين.

وقد تجلى هذا المد الاستعماري، على أيدي الأوربيين، ثم أولادهم في شمال أمريكا في موجات متتالية:

– تركزت الموجة الأولى حول فتح القارة الأمريكية وتحويلها إلى نظم تابعة ذات طابع طرفي.

–أما الموجة الثانية فقد تجلت في الفتح الاستعماري على أيدي الأوربيين، الذي شمل القارتين الأفريقية والآسيوية خلال القرن التاسع عشر. ثم أنتج هذا التوسع استقطاباً على الصعيد العالمي، اذ لم يكن له مثيل خلال الألفيات السابقة لتاريخ الإنسانية، فبينما كان مدى التفاوت في توزيع الثروة بين حوالي ٨٠ % من سكان الكوكب، لا يتجاوز نسبة ١ الى ٢ قبل الثورة الصناعية، صارت هذه المعادلة تساوي بعد قرنين من التوسع الاستعماري ١ الى ٦٠.

–اما الموجة الثالثة فتظهر في التوسع الاستعماري الذي ظهرت ملامحه في أعقاب انهيار النظم الاشتراكية والشبوعبة والوطنية الشعبية في العالم الثالث.

أما برتسون فقد حدد تطور نشوء العولمة في خمس مراحل:

–المرحلة الجينية في القرون الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر.

–مرحلة النشوء في القرن الثامن عشر

–مرحلة الانطلاق في القرن التاسع عشر.

–مرحلة الصراع من أجل البيئة في النصف الأول من القرن العشرين.

–مرحلة عدم اليقين في النصف الثاني من القرن العشرين

إن العولمة لم تكن حديثة الفكرة، بل توالت عليها ظروف وأحداث زمانية، وحداثة فكرية ومعرفية، حتي ألبستها ثوباً حركياً منسوجاً بنسيج العصر وتقنياته المتسارعة. فقد قامت الحضارات الإنسانية منذ القدم على معطيات بررتها دوافع نفعية بذلت فيها جهود بشرية، وفتحت الباب أمام فكرة جديدة تغزو الوضع التقليدي القائم، لتجدد مناهجه وتهيئته على مسرح النشاطات الحياتية، بتفاعل عناصر أدائه.وهكذا فإن العولمة لم تكن حديثة العهد، ولكنها مثلها مثل ظواهر الحياة الاجتماعية، نتاج عوامل زمانية ومكانية أملتها ظروف معاشية، مكنتها من البروز على حساب القائم التقليدي، بعد مخاض فكري لزمن طويل.

ومما سبق يمكن استخلاص عدة عناصر رئيسة ادت الى نشوء العولمة وأبرزها:

–تحرير التجارة الدولية عبر تكامل الاقتصاديات المتقدمة والنامية في سوق عالمية واحدة، مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية في العالم وخاضعة لمبدأ التنافس الحر.

–تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تمثلت في ظهور أدوات ومنتجات مالية مستحدثة ومتعددة، إضافة إلى أنظمة

الحاسب الآلي ووسائل الاتصال، التي كفلت سرعة انتشار هذه المنتجات، وتحوّلت أنشطة البنوك التقليدية إلى بنوك شاملة، تعتمد إلى حد كبير على إيراداتها من العمولات المكتسبة من الصفقات الاستثمارية من خارج موازنتها العمومية ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين هما: تحرير أسواق النقد العالمية من القيود، والثورة العالمية في الاتصالات الناجمة عن الوسائل والأدوات التكنولوجية الجديدة.

-الثورة المعرفية:وتتمثّل في التقدم العلمي والتكنولوجي، وهو ميزة بارزة للعصر الراهن، وهذا التقدم العلمي جعل العالم أكثر اندماجاً، كما سهّل حركة الأموال والسلع والخدمات، وإلى حد ما حركة الأفراد، ومن ثمّ برزت ظاهرة العولمة.

-تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر وبخاصة في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية أي التحول إلى اقتصاد السوق.

-تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر، التنمية المستدامة، السكان والتنمية، التنمية البشرية، التلوث وحماية البيئة، والهجرة وحقوق الانسان والتوجه العالمين لتنسيق عمليات معالجة هذه المشكلات والتعاون في حلها.

-تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات: حتى ان البعض يطلق على هذا العصر، عصر الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها العامل الأهم لهذه العولمة؛ ويرجع تأثير هذه الشركات كقوة كبرى مؤثرة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي إلى الأسباب التالية:

-تحكّم هذه الشركات في النشاط الاقتصادي في أكثر من قطر وإشاعتها ثقافة استهلاكية موحدة.

-قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول في هبات الموارد.

-مرونتها الجغرافية.

ومهما يكن الامر من صورة العولمة لم تكن لتظهر فجأة دون بدايات أو مقدمات مهدت لها بصورة فاعلة ومخطط لها. ومن ذلك إنشاء منظمة الأمم المتحدة، وما تبعها من مؤسسات مالية دولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، ثمّ اتفاقية "الغات" – الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة – التي تعود في تاريخها إلى سنة ١٩٤٧ حيث اجتمعت ثلاث وعشرون دولة صناعية في جنيف للنظر في تحرير التجارة وفتح الأبواب بين هذه الدول، وبدأت سريان هذه الاتفاقية منذ أول يناير ١٩٤٨، وبلغ عدد الدول الموقعة عليها ١٤٣ حتى سنة ٢٠٠٢ ثمّ معاهدة "ماستريخت" التي ضمت خمسة عشر بلداً صناعياً وظهور المناطق التجارية الحرة، والاتحادات الجمركية ثم الأحداث السياسية التي تتمثل بانتهاء الحرب الباردة، ثم قيام الرئيس السوفيتي الأسبق ميخائيل غورباتشوف عام ١٩٨٥ بالإعلان عن إصلاح النظام الاقتصادي الشيوعي الذي سمي انذاك "البريوستوريكا" وقد كان هذا الإعلان بمثابة الإعلان عن سقوط الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتي سياسياً واقتصادياً، وما تلاه من سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩، واتحاد الألمانيتين، ثم حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وما أسفرت عنه من تثبيت القواعد الأمريكية العسكرية في منطقة الخليج العربي. كل هذه الأحداث ساهمت إلى حد كبير في قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام العالمي الجديد وظهور العولمة كرافد اقتصادي لهذا النظام.

ومؤخراً، ساهمت ثلاثة عوامل في الاهتمام بمفهوم العولمة في الفكر والنظرية، وفي الخطاب السياسي الدولي:

-عولمة رأس المال عبر تزايد الترابط والاتصال بين الأسواق المختلفة حتى وصلت إلى حالة أقرب إلى السوق العالمي الكبير، وبخاصة مع نمو البورصات العالمية.

-التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والانتقال والذي قلّل– إلى حد كبير– من أثر المسافة، وانتشار أدوات جديدة للتواصل بين أعداد أكبر من النّاس كما في شبكة الإنترنت.

-عولمة الثقافة وتزايد الصلات غير الحكومية والتنسيق بين المصالح المختلفة للأفراد والجماعات، فيما يسمى الشبكات الدولية Networkingحيث برز التعاون استنادًا للمصالح المشتركة بين الجماعات عبر القومية ما أفرز تحالفات بين القوى الاجتماعية على المستوى الدولي، وبخاصة في مجالات البيئة، أو في المجالات غير القانونية كتنظيف الأموال والمافيا الدولية للسلاح وغيرها .

رابعا: العولمة مفهومها وسماتها و آثارها

للعولمه مفاهيم عديدة ولا يمكن حصرها ونص صياغة تعريف دقيق للعولمه تبدو مسألة شاقه نظرا لكثرة تلك المفاهيم فمنهم من عرفها بأنها القوة التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية والشركات المتعددة الجنسية التي ليس لها ولاء لأي دولة قومية أو هي حرية حركة السلع والخدمات والإيدي العاملة وراس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية الإقليمي أو غياب الحدود والحواجز للتجارة بين الأمم أو اختفى لعالم الأعمال الضيقة

الذي كان موجود في الماضي والذي كانت الأسواق المحلية متحك ما فيه وتعرف أيضا بأنها ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات و المكتسبات التقنية والعلمية للحضارة أو هي إطلاق المنافسة دون قيود على مستوى الكوكب الأرضي وتلك المنافسة التي تحقق الدول الغنية المزيد من المكاسب و التي تحيق بالدول الفقيرة المزيد من الفقر وعليه فإن العولمة أوسع من مجرد عمليات التبادل النقدي والتجاري أنها بكلمة بسيطة هي زيادة كبيرة في العلاقات التبادلية واعتمادية سكان المجتمعات فيما بينها

وبالتالي فإن العولمة لا تسعى إلى التكامل الاقتصادي فحسب وإنما واحدة من أهدافها المعلنة التي تسعى إلى تحقيقها هي زيادة التكامل في الثقافات والتكنولوجيا

لذلك هناك ثلاث عمليات تكشف عن جوهر العولمة الأولى : تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس والثانية تتعلق بتذويب الحدود والثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات

خامسا عناصر العولمة ان التدقيق فيما سبق توضح أنّ العولمة تتكون من العناصر الرئيسية التالية:

-تعميم الرأسمالية: إن تغلّب الرأسمالية على الشيوعية جعلها تعمم مبادئها على كل المجتمعات الأخرى، فأصبحت قيم السوق، والتجارة الحرة، والانفتاح الاقتصادي، والتبادل التجاري، وانتقال السلع ورؤوس الأموال، وتقنيات الإنتاج والأشخاص، والمعلومات، هي القيم الرائجة، وتلعب الولايات المتحدة الاميريكية دورا رئيسا في ذلك عبر المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة، وبخاصة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وعن طريق الاتفاقات الدولية التي تقرها تلك المؤسسات كاتفاقية الغات والمنظمة العالمية للتجارة وغيرها.

-القطب الواحد: اذ تفردت الولايات المتحدة في قيادة العالم بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وتفكيك منظومته الدولية (حلف وارسو)، اذ إنه لم تبلغ دولة عظمى في التاريخ قوّة أمريكا العسكرية والاقتصادية، مما جعل هذا التفرد خطيراً على الآخرين في كل المجالات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية.

-ثورة التقنيات والمعلومات: مرّت البشرية بعدّة ثورات علمية منها ثورة البخار والكهرباء والذرّة، وكان آخرها الثورة العلمية والتكنولوجية وخاصة في مجال التطورات السريعة والمدهشة في عالم الحاسوب الآلي (الكمبيوتر)، اذ توصل الحاسوب الآلي الحالي إلى إجراء أكثر من ملياري عملية مختلفة في الثانية الواحدة، وهو الأمر الذي كان يستغرق ألف عام لإجرائه في السابق؛ أما المجال الآخر من هذه الثورة فهو التطورات المثيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تتيح للأفراد والدول

والمجتمعات الارتباط بعدد لا يحصى من الوسائل التي تتراوح بين الكبلات الضوئية، والفاكسات ومحطات الإذاعة، والقنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية، التي تبث برامجها المختلفة عبر حوالي ٢٠٠٠ مركبة فضائية، بالإضافة إلى أجهزة الكمبيوتر، والبريد الإلكتروني، وشبكة المعلومات الدولية، التي تربط العالم بتكاليف أقل، وبوضوح أكثر على مدار الساعة، لقد تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أهم مصدر من مصادر الثروة، أو قوة من القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية الكاسحة في عالم اليوم **ساهمت وتساهم الشركات العالمية بشكل كبير في انتشار ظاهرة العولمة ومن بين أهم المؤشرات على ذلك**

عولمة الطلب : وتعني تجميع الطلب على المستويات المحلية لتشكيل الطلب على المستوى العالمي مثال على ذلك تنميط المنتجات والخدمات على المستوى العالمي أو إنتاج نفس السلعة لي شرائح متباين جغرافية مثلا ملابس جينز

عولمة العرض : وتعني النظام الدولي الجديد لتقييم العمل دوليا مثال على ذلك السرعة الفائقة لانتقال عوامل الإنتاج

العولمة المنافسة :وتعني التحول من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية مثال على ذلك التحول من المنافسة المحلية إلى العالمية وبروز ظاهرة الارتباط الدولي وسرعة الانتشار الجغرافي الظواهر الرواج والكساد

عولمة الإستراتيجية : ويعني التحول من وفورات الحجم إلى وفورات العمق او النطاق مثال على ذلك تحويل الأنشطة من مكان لآخر طبقا للتغيرات في الأجور والخامات

أن التطور العلمي والتكنولوجيا فتح الأبواب على مصراعيها للتسابق بين الدول الصناعية من أجل زيادة الإنتاج و مواكبة التطور والسماح بإمكانية المنافسة في الأسواق العالمية التي أصبحت أكثر انفتاحا تحت شعار دعم الحرية الاقتصادية والتبادل التجاري على النطاق العالمي وعليه أن العولمة اليوم يوجهها توسع السوق أي فتح الحدود الإقليمية أمام التجارة وراس المال والمعلومات و تزايد حكم هذه الأسواق و مضاعفاتها بالنسبة للأفراد غير أن ذلك لا يعني أن عملية العولمة تسير على النطاق العالمي بغير مقاومة في هناك صراع مستمر بين العولمة والمحلية في العولمة تقلل من أهمية الحدود بينما تؤكد المحلية على الخطوط الفاصلة بين الحدود

سادسا :السمات الأساسية للعولمة

قبل تحديد السمات الأساسية لظاهرة العولمة يجب تشخيص سمات العصر الجديد الذي نعيشه الآن و التي تطغى عليه هذه الظاهرة وهي:

- ✓ اقل ايدلوجيا وأكثر واقعية ،
- ✓ شديدة التداخل وتشابك الاندماج
- ✓ كبير التغيير في الإنسان وعلاقاته مع الآخرين
- ✓ العب فيه التطورات العالمية دورا في حياة الفرد والدولة وقد تكون أخطر من دوري الوجود القومي
- ✓ التكتلات الكبرى وتفكك وحدات سياسية متعددة
- ✓ علاقات خارجية بمعزل عن التأثير العسكري
- ✓ ديمقراطية الحكم والثورة الديمقراطية والتعددية السياسية
- ✓ عالم القطبية الواحدة وقد يتطور الوضع الى القطبية متعددة
- ✓ ازدياد السكان

- ✓ الإخلال التوازن البيئي
- ✓ للفوضى العشوائية

بعد أن استعرضنا عدد من التعريفات للعولمة وشخصنا سمات العصر الحالي يمكن الآن نستخلص عدد من السمات الرئيسية التي تساعد على فهم أفضل لي مصطلح العولمة وهي كالتالي

١- إن ظاهرة العولمة ليست جديدة فهي نتاج تطور يمتد إلى قرون طويلة وأنا تبلور مفهومها في هذه المرحلة فإنه لا يزال يحتاج إلى المزيد من الدراسة والبحث للإحاطة به من الناحيتين النظرية والعملية

٢- أنا بروز العولمة حاليا وزيادة الاهتمام بها يرتبط بتكنولوجيا الاتصالات والتجارة

٣- أن العولمة كإطار لنظام اقتصادي جديد تقوم على أيديولوجية ومفاهيم الليبرالية الجديدة عن طريق إنشاء نظام متكامل يتمثل في عولمة نمط الاستهلاك وعولمة الاستثمارات والإنتاج

٤-إن ظاهرة العولمة التي تطرقنا إليها الآن هي ظاهرة تسعى للعولمة الإنتاج و الرأسمال الإنتاجية و أقوى الإنتاج الرأسمالي وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالي ونقلها خارج مجتمعات المركز فهي تعبر عن حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز

٥- أن العولمة بشكل ستار تكمن خلف هو الرئيس مالية الهمجية وتعبر عن أزمتها المعاصرة التي تمثل في مستويات مرتفعة من البطالة في الغرب وتراجع نمو بلدان العالم الثالث وتطورها إلى الخلف

٦- جوهر العولمة لا يكمن في مظهرها بقدر ما هو كامل في مضمونهما كونها تمثل المشروع الأيدلوجي لليبرالية الجديدة التي ترتكز على قوانين السوق والحرية المطلقة في انتقال البضائع والأموال والأشخاص والمعلومات عبر الحدود بدون أية قيود إلى جانب تقويم أسعار الصرف و إزالة القيود على النظام المصرفي

٧- ابدأ الوجه الثقافي للعولمة أشد قتامه من جانبه الاقتصادي والسياسي وأن كان مكمل اللي ذلك الجانب إضافة إلى كونه محدد اليوم في الخضوع إلى نفس القواعد المعمول بها في سوق البضائع

٨- أنا زياد الدور ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في العالم سواء من الناحية السياسية والاقتصادية وثقافيا ودورها في إشاعة الأفكار الليبرالية الجديدة عن طريق سيطرتها على المؤسسات المالية الدولية وكذلك إلى منظمة التجارة العالمية وأهمية إمبراطوريتها الإعلامية جعل الأمر يبدو وكأنه محاولة عنها (لأمركة)العالم وليس فقط لعولمته

سابعا التداعيات و الآثار السلبية للعولمة

العولمة وانعكاساته على الادارة العامة والتطوير الإداري

أولا العولمة والدولة : من بين أولويات العولمة وتجلياتها تحجيم دور الدولة وينها تدخلها في شؤون الاقتصادية وتصفية القطاع العام و تبني كل ما هو في مصلحة النظام الرأسمالي ورأس المال من ما ينطوي على ذلك من زيادة لدورة أهمية القطاع الخاص في إدارة الأعمال واتساع نطاق هما على حساب القطاع العام والإدارة العامة و انحسار دائرة نشاطها في أضيق الحدود مما يضعف عمليات التطوير الإداري

ما جعل السوق في ظل العولمة هو السيد والتنافس هو القوة الحقيقية المحرك التاريخ اما دور الدولة في ستقوم به شبكات عالمية تشكل وفقا المصالح التي تحكمها أهداف الشركات متعددة الجنسية

ومع تنامي دور قوة الشركات متعددة الجنسية وقفتها فوق أسوار الدولة ومع التقدم الحاصل في وسائل الاتصال وبث المعلومات والأفكار و تجاوزها جميع الحدود هناك سؤال يُطرح هل أوصلتني العولمة إلى مرحلة جديدة من التهميش بدور الدولة وتراجعه والحصار نفوذ الدولة و تخليها عن مكانها وهنا الجواب هو أن التطورات الأخيرة أثبتت أنها دولة دولة سيظل المطلوب انه مرغوب به ومهما يدّع مروجو الليبرالية فإن الحقيقة ستظل ساطعة تاريخيا في الأولى تدخل الدولة في تهيئة الظروف الملائمة لي النهضة الصناعية الأولى لما قامت الصلاة ولا الأساطيل البحرية ولا الإمبراطوريات ولما كانت السوق العالميةإذ أنه لظاهرة العولمة تأثيرات على مجمل الفعاليات والنشاطات الإنسانية والسياسية والقانونية والإدارية وهي تدعو ببساطة إلى إزالة وتحطين الحدود الوطنية والإقليمية أمام الاقتصاد العالمي و المشاركة في الموارد الطبيعية والبشرية وتقود إلى تقليص دور الدولة وهي مناطق القطاع الخاص وتغيير البناء الفلسفية و الأيديولوجية الثورية والاشتراكية و الرأسمالية الفردية و سياسة السوق الحرمإذ أنه لظاهرة العولمة تأثيرات على مجمل الفعاليات والنشاطات الإنسانية والسياسية والقانونية والإدارية وهي تدعو ببساطة إلى إزالة وتحطين الحدود الوطنية والإقليمية أمام الاقتصاد العالمي و المشاركة في الموارد الطبيعية والبشرية وتقود إلى تقليص دور الدولة وهي مناطق القطاع الخاص وتغيير البناء الفلسفية و الأيديولوجية الثورية والاشتراكية الرأسمالية الفردية و سياسة السوق الحر

ثانيا العولمة والتحديات التي تواجه الإدارة الحكومية

هناك تغيرات ناجمة عن تأثير العولمة أدت إلى تحديات خطيرة تواجه الإدارة الحكومية باعتبارها الإدارة المسؤولة عن أحداث العمليات التنموية في اغلب الدول النامية وذلك لضعف دور القطاع الخاص فيها ومن هذه التحديات هي :

١-تحرير التجارة في السلع والخدمات كما جاء في دورة الأورجواي الاخيرة وما يتولد عنها من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة

٢- زيادة أهمية التحالفات الإقليمية إلى جانب تحديات دولة الأروجواي اتخذت شكل تكتلات اقتصادية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية مما يشكل تحديات خطيرة للدول خارج هذه التكتلات الإقليمية

٣- انه السريع للشركات متعددة الجنسية يمثل تحديا هاما للسيادة القطرية لمعظم دول العالم وخاصة الدول النامية فقد تمت وتنوعت أنشطة هذه الشركات كرد فعل هام في مواجهة انتشار عالمية الأسواق وخاصة مع بداية ظهور التحالفات الإستراتيجية بين هذه الشركة

٤- أيضا تعتبر ثورة الاتصالات من أهم التحديات التي تواجه الأجهزة القطرية كافة وخاصة في ما يتعلق بالتحول في أنظمة القيم وتطلعات وأنماط المعيشة الناجمة عن إزالة حواجز الاتصالات بين المجتمعات على مستوى العالم

٥-أيضا تعتبر ثورة الاتصالات من أهم التحديات التي تواجه الأجهزة القطرية كافة وخاصة في ما يتعلق بالتحول في أنظمة القيم وتطلعات وأنماط المعيشة الناجمة عن إزالة حواجز الاتصالات بين المجتمعات على مستوى العالم

٦- الانتشار الواسع والسريع للعولمة خاصة في المناطق الحضرية يعتبر أيضا من التحديات الجوهرية ممثلة في مشاكل التحضر و البيئة والتلوث مما يعكس أهمية قصوى في دور الحكومات في تطوير إدارة مناطق التجمعات العمرانية

ثالثا العولمة والتطوير الإداري

هناك تجليات للعولمة تجيب وتفند دعاوى الرأسمالية وادعاءاتها بارتباطاتها الوثيقة مع الديمقراطية وتحطيم الثنائية الزائفة التي ملأت الفضاء الفكري للقرن العشرين لذلك يا ترى كيف تستطيع مجهودات التطوير الإداري مواجهة العولمة والاستفادة منها هنا الحل هو ليس التخوف مما ستجلبه العولمة ولكن كيفية التعامل مع المتغيرات الجديدة في المجتمعات الأخرى والتي يمكن أن تؤدي الى ظهور نوع جديد من الحاجات التدريبية و التطويرية ومن أهمها الوقت الشامل و المتكامل لكي يتسنى لنا التسويق المهنية بما يتناسب مع المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية لذلك يجب على متخذ القرار التطوير أن ينظر إلى تطوير القدرات

او الموارد البشرية من خلال أربعة جوانب أساسية هي تطوير الفكر تطوير الذات تطوير كفاءة تطوير الطرق والوسائل وهذه الجوانب الأربعة متكاملة ومترابطة ومتى داخله لكي يستمتع كل جوانب القوة من الأخر يخلق وتطوير مورد بشري فعال قادرا على مواجهة العولمة والاستفادة منها من هنا فإنه تطوير الموارد القدرات البشرية يعني القدرة على تمكين الإنسان من تطوير فكرة هو ذاته وقدراته عن طريق استخدام أفضل الوسائل والطرق بصورة فعاله ومثمرة إذن هناك حاجة مستقبلية هي تدريب وتأهيل الموارد البشرية الإدارية لكي تكون قادرة على مواجهة التحديات العالمية بما يسمى العولمة الموارد البشرية و مواكبة هذه الموارد للتقدم العلمي والتطور التكنولوجي والمعلومات ووضع الأهداف والأولويات المؤسسية أو التغير في الأنماط الإدارية والتحول إلى نمط العمل كفريق يدير وينفذ المشاريع التنموية إذن هناك حاجة مستقبلية هي تدريب وتأهيل الموارد البشرية الإدارية لكي تكون قادرة على مواجهة التحديات العالمية بما يسمى العولمة الموارد البشرية و مواكبة هذه الموارد للتقدم العلمي والتطور التكنولوجي والمعلومات ووضع الأهداف والأولويات المؤسسية و التغير في الأنماط الإدارية والتحول إلى نمط العمل كفريق يدير وينفذ المشاريع التنموية وكذلك الاقتناع بأهمية الموارد البشرية المؤهلة والمدرب واعتبارها مصدر الفكر والإبداع وأساس التطوير و الابتكار والتأكيد على أهمية الاستثمار في التعليم و تجهيز وتدريب الكوادر لكونهم رأس المال الحقيقي المسؤول عن تنفيذ المهام

اثار العولمة : للعولمة آثار اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية ودينية وسوف نتطرق للآثار الاقتصادية والسياسية فقط وهي مايلي:

الجانب الاقتصادي من مخاطر العولمة في الجانب الاقتصادي الآتي

- تركيز الأموال في يد القليل من الناس، أو القليل من الدول، حيث إن ما يقارب ٢٠% من دول العالم تسيطر على ٨٥% من الناتج الإجمالي العالمي، وعلى ٨٤% من التجارة العالمية، كما ويسيطر سكان هذه الدول على نحو ٨٥% من المدخرات العالمية الإجمالية.
- السيطرة الأمريكية المتمثلة بالهيمنة على اقتصاديات العالم، بحيث أصبحت العديد من الدول تخضع لرحمة صندوق النقد الدولي، فتطلب منه المعونات، وتخضع لشروط القروض المجحفة، فضلاً عن سيطرة الشركات الأمريكية الكبيرة على اقتصاد الدول.
- استثمار رؤوس الأموال العربية في الغرب والسيطرة عليها تبعاً للنظام الغربي.
- ارتفاع أسعار الأغذية في الدول الإسلامية؛ وذلك بسبب إلغاء الدعم المالي المُقدم على هذه الأغذية، بالإضافة إلى الاحتكار، والمنافسة غير الشرعية والمتكافئة بين الدول الكبرى والصغرى، عدا عن وجود الشروط الصعبة الموضوعة على الجودة من قِبَل الاتفاقيات التجارية، والصناعية الدولية.
- ظهور ما يعرف بإغراق السلع، وذلك من خلال طرح سلعاً مستوردة في الأسواق تكون أسعارها أقل بكثير من أسعار مثيلاتها في الأسواق المحلية، أو انخفاض سعرها بدرجةٍ كبيرة عن سعر مثيلاتها في الدول المنتجة لها.
- سيطرة الشركات الكبرى على الاقتصاد العالمي.
- العمل على إضعاف قوة موارد الثروة المالية في الدول العربية والتي تتمثل في النفط، حيث تم إضعاف أهمية النفط عندما تم إخراجه من قائمة السلع الخاضعة لحرية التجارة الدولية، حيث تم تخفيض الضرائب والقيود الجمركية المفروضة عليه من قِبَل الدول المستهلكة، وتوجد دولاً كثيرة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي لا تزال ترفض اعتبار النفط والمشتقات البتروكيماوية

على أنها سلع يجب أن تُحرّر من القيود الجمركية، والضرائب المرتفعة التي تفرضها الدول المستهلكة، وبذلك فإن هذه الدول تجني أرباحاً هائلة.

الجانب السياسي :أما من الجانب السياسي فتتمثل مخاطر العولمة فيما يأتي:

عدم اكتفاء العولمة بجانب التجزئة العربية والإسلامية، وإنما سعيها نحو التجزئة الداخلية في الدول العربية أو الإسلامية، وذلك لإشغال الناس بأنفسهم، ولكي ينسوا القضايا الأكبر التي تجعلهم أمة عربية واحدة.

فرض الهيمنة السياسية الغربية على مختلف الأنظمة الحاكمة وشعوبها، ويجلى ذلك في التحكم في القرارات السياسية وتحويلها لصالح القوى الأمريكية، والصهيونية التي تتحكّم بالسياسة الأمريكية.

فتح الحدود أمام الشبكات الإعلامية والشركات المتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى العمل على إزالة مختلف الحواجز التي تقف في وجه الثقافة الرأسمالية، والغزو الفكري، والذي يظهر هدفه واضحاً في تمزيق وحدة الأمة، وإثارة الفتن والحروب داخل حدود الدولة الواحدة.

مدرس المادة
م. ياسر لطيف